

التقرير اليومي

٢٠٠٧/٨/١٨

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

روسيا والخليج الفارسي: تعميق سياسة موسكو الشرق أوسطية بقلم الدكتور مارك سميث؛ الأكاديمية الدفاعية للمملكة المتحدة؛ آب ٢٠٠٧

كانت جولة فلاديمير بوتين على الخليج الفارسي في شباط ٢٠٠٧، عندما زار العربية السعودية، قطر، والأردن، الزيارة الأولى لأي زعيم سوفياتي/ روسي الى هذه المنطقة. وجاءت عقب زيارته لمصر، إسرائيل والأراضي الفلسطينية في نيسان ٢٠٠٥، والتي كانت المناسبة الأولى، على الإطلاق، التي يذهب فيها زعيم سوفياتي/ روسي الى إسرائيل، والزيارة الأولى الى مصر منذ أن زار الرئيس نيكيتا خروتشوف البلد في العام ١٩٦٤.

ويمكن أن يُضاف أيضاً الى هذه الزيارات القرار الذي اتخذ في آذار ٢٠٠٦ والمتعلق بدعوة قيادة حماس الفلسطينية المنتخبة حديثاً الى موسكو. ويبرهن الكرملين بأنه قادر الآن على رسم مسار مستقل له في الشرق الأوسط. وبالرغم أنه كان للإتحاد السوفياتي حضور قوي في مصر، سوريا، والعراق خلال فترات مختلفة من الحرب الباردة، فإن وجوده في الخليج الفارسي كان في حده الأدنى، وذلك يعود، الى حد كبير، الى تردد العربية السعودية وحكومات ملكية خليجية أخرى بعقد إتفاقيات مع دولة شيوعية. وبرغم أن الإتحاد السوفياتي لطالما رغب بالحصول على وجود له في المنطقة، وبرغم دعوة القائد السوفياتي ليونيد بريجنيف لعقد مؤتمر أمني حول الخليج الفارسي في العام ١٩٨١، فإن العلاقات الهامة لم تبدأ بالتطور سوى بعد إهيار الإتحاد السوفياتي. ولذلك، فإن زيارات بوتين تمثل بعداً جديداً للسياسة الخارجية الروسية. وقد أدى إنتهاء الإتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١ الى إجبار موسكو على التراجع عن منطقة الشرق الأوسط، لكنها لطالما رغبت بالعودة الى منطقة تشعر بأن لها حقاً طبيعياً بالتواجد فيها.

وقد منع وضع روسيا الضعيف في التسعينات من قيامها بشق طريقها مجدداً الى داخل المنطقة. ولم يكن أمام موسكو خيارات كثيرة أخرى غير إتباع السياسة الأميركية في ذلك الحين. إلا أن تعاضم القوة الروسية والثقة بالذات في حقبة بوتين مكّنت روسيا من البدء بلعب دوراً أكثر نشاطاً.

لكن لماذا ترغب روسيا بتعزيز وجودها في الخليج الفارسي؟

- تشعر روسيا بأنه يجب أن يكون لديها حضور في هذه المنطقة، الى جانب أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، وأن تلعب دوراً في المحافظة على الأمن الإقليمي.
- إن موسكو مهتمة بالتعاون في مجال الطاقة مع دول عديدة في المنطقة. فالعربية السعودية وروسيا هما المنتجان الأساسيان للنفط، وروسيا مهتمة بفكرة تشكيل كارتل للغاز مع إيران وقطر.
- رغبة قيادة بوتين بمكافحة الوجود الأميركي في المنطقة أيضاً.

وقد أشارت مراجعة آذار ٢٠٠٧ ، من قبل وزارة الخارجية الروسية، حول السياسة الخارجية الروسية في الجزء المتعلق بالشرق الأوسط، الى أن الإفتقار للتوازن في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة كان يعني بأنه لم يعد هناك أية "مقاومة مضادة منهجية ضد الولايات المتحدة الأميركية". فالرغبة الواضحة لقيادة بوتين بإبراز نفسها في المنطقة تمثل، في جزء منها، محاولة لتوفير توازن نظامي منهجي للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط. بمعنى آخر، إن القيادة الروسية ترى، جزئياً، أن سياستها الشرق أوسطية تقع ضمن إطار عمل المنافسة الجيوبوليتيكية مع الولايات المتحدة. وقد عبّر بوتين عن ذلك بشكل غير مباشر ومراوغ في مقابلة له مع محطة الجزيرة في شباط ٢٠٠٧ .

"من وجهة نظر الإستقرار في هذه المنطقة أو تلك في العالم، عموماً، يُعتبر توازن القوى الإنجاز الرئيس لهذه العقود الماضية، وبالطبع لتاريخ الإنسانية بكامله. إنه أحد أهم الشروط للحفاظ على الإستقرار والأمن العالميين... لا أفهم لماذا بعض شركائنا... يعتبرون أنفسهم أذكى وأكثر حضارة وتقدماً ويعتقدون بأن لديهم الحق بفرض معاييرهم على الآخرين. إن الأمر الذي علينا تذكره هو أنّ المعايير التي تفرض من الخارج، بما في ذلك على الشرق الأوسط، بدلاً من أن تكون نتاجاً لتطور داخلي طبيعي لمجتمع ما، تقود الى نتائج وخيمة، والمثال الأفضل على ذلك هو العراق".

لذلك، يمكن اعتبار جولة بوتين على الدول الخليجية كمحاولة من قبل روسيا للإثبات لدول المنطقة بأن هناك بديلاً للهيمنة الأميركية. إذ تعتبر العربية السعودية، قطر والأردن ، تقليدياً، دولاً منحازة لواشنطن بقوة. لذا، فإن زيارة بوتين لهذه الدول الثلاث كانت محاولة للإعلان بأن روسيا تستحق معاملتها كصديق وكذلك للإثبات بأن روسيا قادرة على أن يكون لها علاقات تعاون مع إيران الشيعية ومع الدول العربية السنية الموجودة في الخليج الفارسي، على حد سواء.

أما موسكو، فتعتبر، بالفعل، علاقتها مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومع المسلمين على أنها، جزئياً، علاقة تنافس وتزاحم . وقد علق إسلام بك أصلاخانوف، مستشار فلاديمير بوتين، قائلاً:

"قد يكون لروسيا والولايات المتحدة مواقف مختلفة حول القضايا الدولية والإقليمية، وكذلك مواقف مختلفة تجاه دول مسلمة. فروسيا والولايات المتحدة أخصام بالتأكيد في الشرق الأوسط وبقية العالم الإسلامي. أما السؤال، فهو على ماذا ذلك مبني والى أي مدى سيذهب الأمر. إذ من التواضع تماماً القول بأن روسيا لا تريد لعب دور شريك أميركا الصغير في شؤون الشرق الأوسط وفي التساؤلات المتعلقة بمصير العالم الإسلامي. إنما بإمكان روسيا ، ويجب عليها، أن تكون شريكاً للولايات المتحدة والغرب عندما لا يتم الحكم على مصالحها الوطنية بطريقة غير منطقية".

كانت زيارة بوتين للعربية السعودية ذات طابع بارز جداً. إذ تلقى من الملك عبد الله وسام عبد العزيز للخدمات الإسلامية، الذي يُعتبر أرفع وسام في البلاد. وكان الوفد الروسي كبيراً جداً، وتضمن رئيس شركة غاز بروم أليكسي ميللر، رئيس Lukoil فاغيت أليكبيروف، رئيس السكك الحديد الروسية فلاديمير ياكونين، ورئيس تاتارستان (المسلم) مينتمير شايبييف. وتم التوقيع على حوالي عشرة إتفاقيات تتعلق بحماية الإستثمار وتطوير التعاون الإقتصادي. وكانت العربية السعودية قد دعت في وقت سابق متخصصين روس لإستكشاف وتطوير حقول ومستودعات غاز.

وقد تبني سكك الحديد الروسية خطأً لسكة الحديد من مكة الى المدينة. وعرض بوتين بيع السلاح للعربية السعودية، بما في ذلك دبابات T-90 وعرض أيضاً تزويد الرياض بمفاعلات نووية، ودعا الى زيادة الإستثمار السعودي في الإقتصاد الروسي. كما رحّب بوتين بعرض لبعض دوائر قطاع الأعمال السعودية تأسيس مصرف روسي- سعودي مشترك. بالإضافة الى ذلك، عرض بوتين توسيع نطاق التعاون الفضائي السعودي- الروسي. وكانت روسيا قد أطلقت ٧ أقمار صناعية سعودية منذ العام ٢٠٠٣، وهناك ٦ أخرى تنتظر الإطلاق. ويرغب بوتين أيضاً بإجتذاب الإستثمار السعودي في مجال نظام ملاحية الأقمار الصناعية GLONASS.

وكان قد تم إعطاء دفع كبير للعلاقة الإقتصادية بعد زيارة الملك السعودي عبد الله الى روسيا في أيلول ٢٠٠٣. ففي كانون الثاني ٢٠٠٤، فازت Lukoil بعرض رسمي لتطوير "المنطقة أ" لحقل الغاز الطبيعي في صحراء الربع الخالي جنوبي الأغوار، ووقعت عقداً لمدة ٤٠ عاماً مع الحكومة السعودية لإستكشاف وتطوير هذا الحقل. وعندما زار الملك عبد الله روسيا في أيلول ٢٠٠٣، شكلت Stoitransgaz الكونسورتيوم الروسي- السعودي الأول مع شركة أوجيه السعودية للبناء.

كما أثنى بوتين على الدور السعودي في رعاية إتفاق سلام بين الفريقيين الفلسطينيين المتخاصمين، فتح وحماس. أما الولايات المتحدة، فكانت أكثر حذراً بشأن هذا الإتفاق، وبهذا برهنت موسكو عن دعمها للرياض وبأنها ليست بحاجة للتطلع الى واشنطن، فقط، للحصول على الدعم. ويثبت تقديم وسام عبد العزيز الى بوتين، وبوضوح، على أن القيادة السعودية لا تعتبر السياسة الروسية في الشيشان بمثابة عائق لشوء علاقات أوثق.

أما الدفء السعودي تجاه روسيا فقد يُقصد منه، بالفعل، أن يكون بمثابة إشارة لواشنطن بأن السعودية بإمكانها الحصول على الأصدقاء في أماكن أخرى إذا دعت الحاجة. ولذلك، فمن المرجح أن تشجع القيادة السعودية حصول تطور أفضل بالعلاقات.

قطر

إنّ زيارة بوتين الى قطر تعتبر هامة بسبب أهمية البلد كمنتج للغاز الطبيعي. وقد ثبت حتى الآن وجود إحتياجات بالغاز الطبيعي القطري بحدود ٩١٠,٥٠ تريليون قدم مكعب، وذلك حتى كانون الثاني ٢٠٠٧، وهو ما يشكل ١٥ بالمئة من الإحتياطي العالمي، وثالث أكبر إحتياطي في العالم بعد روسيا وإيران. وخلال الزيارة، تم التوقيع على إتفاقيات حول تشكيل مجلس للغاز روسي- قطري، وعلى إتفاقيات تتعلق بالحماية المتبادلة للإستثمارات. كما تم التوقيع مذكرة تفاهم مشتركة بين شركة Lukoil Overseas Holdings وقطر بتروليوم.

أما موضوع المحادثات الرئيس خلال زيارة بوتين، فكانت حول التعاون بين منتجي الغاز. وكان هناك الكثير من التوقعات حول ما إذا كانت روسيا ستسعى لإنشاء كارتل للغاز أو تنضم إليه مع دول منتجة ورئيسية أخرى للغاز، أهمها إيران وقطر. وعندما كان في قطر، قال بوتين بأنه لا يستثن إمكانية تشكيل كارتل للغاز في المستقبل. على كل حال، هذا لم يتم مناقشته على ما يبدو خلال زيارته. بالواقع، فقد

أشار أمير قطر بأنه من الأسهل لـ "أوبك" أن ترفع وتخفيض أسعار النفط أكثر من كارتل الغاز، حيث أن عقود إمدادات الغاز تكون موقعة لفترة تمتد إلى ٢٠ عاماً على الأقل. ولذلك، فإن مسألة تشكيل أوبك للغاز ستكون عملية معقدة.

وعلى كل حال، هناك مصلحة واضحة لدى الجانبين في تطوير التعاون بين منتجي الغاز، وكان هناك منتدى لمنتجي الغاز في قطر في أيلول، حضره وزير الصناعة والطاقة الروسي فيكتور كريستينكو. ويجب النظر لزيارة بوتين الى الجزائر في آذار ٢٠٠٦ والإتفاقيات الموقعة لاحقاً في قطاع الطاقة، في هذا الضوء.

الأردن

ناقش بوتين خلال زيارته للأردن مجال التعاون في إنشاء خطوط الأنابيب، المصافي النفطية، النقل، وبناء محطات طاقة جديدة. وصدر بيان حول العلاقات الأردنية- الروسية، كما تم التوصل إلى إتفاقية حول إنشاء مجلس أعمال روسي- أردني إلى جانب توقيع إتفاقية حول حماية الإستثمارات. وسوف تشتري الأردن ٦ طائرات هيليكوبتر KA-226 للأغراض المدنية، كما تم التوقيع على إتفاقية لتأسيس مركز لجمع قطع سيارات "لادا" في الأردن. بالإضافة الى ذلك، أعاد المركز العلمي والثقافي الروسي تجديد نشاطاته. وخلال زيارته، إجتمع بوتين مع ملك الأردن عبد الله الثاني وتباحث معه حول عملية السلام العربية- الإسرائيلية. كما ناقش هذا الموضوع، أيضاً، مع رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس.

مصر وسوريا

الى جانب تطوير العلاقات مع العربية السعودية، قطر والأردن، تابعت موسكو أيضاً تطوير علاقاتها مع هذين الحليفين السابقين للإتحاد السوفياتي، وتم التوقيع على عدد كبير من الإتفاقيات الإقتصادية عندما زار رئيس الوزراء الروسي، ميخائيل فرادكوف، مصر في تشرين الثاني ٢٠٠٤. وإنعقد منتدى روسي- مصري لرجال الأعمال خلال زيارة بوتين في العام ٢٠٠٥، وتم التوقيع على إتفاقية، في نيسان ٢٠٠٥، حول تأسيس جامعة روسية- مصرية. وإفتتحت الجامعة في آذار ٢٠٠٦. وكان هناك نقاش حول التعاون في مجال إستخدام الطاقة النووية المدنية خلال زيارته.

وضم الوفد الروسي في نيسان ٢٠٠٥، سيرغي شيميزوف، رئيس "Rosobronseksport"، الذي ناقش مسألة إستعداد مصر شراء أنظمة أسلحة روسية. ولم يكن هناك من تقدم كبير في هذا المجال، بسبب تفضيل مصر لأنظمة أسلحة أميركية. وعلى كل حال، أشارت زيارة بوتين الى أن العلاقة السياسية بدأت تصبح أوثق بين البلدين. وتم التوقيع على إعلان حول العلاقات الثنائية، والذي صرّح فيه الجانبان على أنهما "شريكان إستراتيجيان".

وردّ الرئيس المصري حسني مبارك الزيارة لموسكو في تشرين الثاني ٢٠٠٦. وناقش مبارك وبوتين تأسيس منطقة صناعية روسية في مصر. وفي نيسان ٢٠٠٧، زار وزير الصناعة والطاقة الروسي، فيكتور كريستينكو، مصر للتوقيع على مذكرة تتعلق بتأسيس هذه المنطقة، التي ستؤسس الى الغرب من الإسكندرية بـ ٣٠ كيلومتراً. وبحسب الخطة، فإن المنطقة الصناعية تشمل إنشاء مشاريع من ضمنها صناعة المركبات الآلية والطائرات الحربية، وتأسيس مواقع لإنتاج التجهيزات لخطات الطاقة والصناعات النفطية. وقالت مصر بأنها تود أن ترى، أيضاً، إنتاجاً لـ IT، مواقع لتحلية المياه وإنتاج التجهيزات الطبية في هذه المنطقة. ويقول كريستينكو بأن "المشاريع المحتملة التي يمكن

تأسيسها في المنطقة الصناعية تتضمن دعم وإنتاج المركبات الآلية وصناعة الطائرات، توليد الكهرباء، بالإضافة الى صناعات أخرى أيضاً، بما فيها عمليات الإصلاح، التجميع والتركيب ."

ويعد البرود الذي كان موجوداً في السنوات الأولى القليلة من رئاسة بوتين، تحسنت العلاقات الروسية- السورية بدءاً من العام ٢٠٠٥، وزار الرئيس السوري بشار الأسد موسكو. وفي كانون الثاني ٢٠٠٥، تم التوقيع على إتفاقيات إقتصادية عديدة. وباعت روسيا سوريا صواريخ "Strelets" المضادة للطائرات في نيسان ٢٠٠٥، لكنها رفضت بيعها صواريخ "إسكندر" و "إيغلا" في ضوء الهواجس الإسرائيلية. وترغب روسيا بالمحافظة على علاقة أمنية مع سوريا، لكن يبدو بأنها غير مستعدة للسماح لهذه العلاقة بأن تعرض علاقتها الإقتصادية المرجحة أكثر مع إسرائيل للخطر.

وقالت روسيا أيضاً، في شباط ٢٠٠٥، بأن على سوريا الإنسحاب من لبنان، لكنها تجنبت الضغط عليها بقوة بشأن التحقيق في إغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥. وفي تشرين الأول ٢٠٠٥، قامت روسيا بإضعاف قرار لمجلس الأمن الدولي، برعاية أميركية- بريطانية- فرنسية، يدعو سوريا إلى التعاون الكامل مع التحقيق الدولي في إغتيال الحريري.

أما موسكو فهي الآن محظوظة بموقعها الحالي، حيث أن نظام الأسد معزول الى حد أن لا خيار لديه سوى التطلع الى روسيا كشريك أممي، رغم أن سوريا لا بد وأن تجد عدم إستعداد روسيا تزويدها بأنظمة أسلحة معينة بسبب الخوف من إغضب إسرائيل مثيراً للحنق بشدة. وتفضل موسكو هذه العزلة لسوريا، لأن ذلك يعني بأن دمشق ستظل معتمدة عليها، وهذا يمكن روسيا من المحافظة على موقعها البحري الموجود في طرطوس، كما يعني بأن رجال الأعمال الروس في سوريا لن يواجهوا منافسة غربية هامة.

وفي آذار ٢٠٠٥، وقعت شركة "تاتيفت" إتفاقية لإستكشاف وتطوير حقول ومستودعات غاز وبنفط جديدة في سوريا. وفي نيسان ٢٠٠٥، زار وزير التطوير الإقليمي، فلاديمير ياكوفليف، سوريا لإجتماع تعقده اللجنة الروسية- السورية حول التعاون التجاري، الإقتصادي، العلمي والتقني، ووقع بروتوكول تعاون مع وزير الإقتصاد والتجارة السوري أمير لطفي. ويهدف البروتوكول الى تطوير التعاون في حقول الصناعة، النفط، المصارف، النقل، الصحة، السياحة، الإتصالات، التعليم العالي، الري، الزراعة، والإستثمار. وقال لطفي بأن الحكومة السورية مستعدة لإتخاذ كل الإجراءات "لزيادة تدفق الإستثمار الروسي في مجالات السياحة، سحب النفط والغاز وبناء المواقع الصناعية الكبرى". كما وُضعت على قائمة المشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية لسوريا مسألة بناء خط أنابيب من الحدود العراقية وحتى شواطئ البحر المتوسط وإنشاء قسم سوري من "أنبوب الغاز العربي" الذي سيتدفق من خلاله الغاز المصري الى الأردن، سوريا ولبنان. "وتعلق دمشق أهمية كبرى على مشاركة الشركات الروسية في تأسيس مراكز سياحية على طول الساحل اللاذقية".

وفي كانون الأول ٢٠٠٥، وقعت شركة "Stroytransgaz" عقوداً مع سوريا لإنشاء محطة تحويل غاز (بقيمة ٢٠٠ مليون دولار) وخط أنابيب للغاز (بقيمة ١٦٠ مليون دولار). وفي نفس الشهر، تم التوصل الى إتفاق مبدئي بقيمة ٢,٧ مليار دولار لإنشاء مجموعة مصافي نفطية ومصانع بتروكيميائية في سوريا. وتستمر سوريا بالإلحاح على شركائها بالرباعية للقبول بدور سوري أكبر في عملية سلام الشرق الأوسط، لكن طالما أن نظام الأسد لا يزال يؤثر البقاء معزولاً، فلن يكون هناك من تقدم على المسار الإسرائيلي- السوري لهذه العملية، على الأرجح. ومن غير المرجح أن يؤدي هذا الأمر إلى تضاؤل العلاقات الروسية- السورية. بالواقع، لقد حصلت عمليات بيع للذخائر والأسلحة، بين البلدين، في أيلول ٢٠٠٥، وتم التوافق على زيادة عدد الضباط السوريين الذين يدرسون في الأكاديميات العسكرية الروسية. أما زيارة رئيس أركان الجيش الروسي، يوري بالوفسكي، لسوريا في كانون الثاني ٢٠٠٦، فقد تضمنت على الأرجح نقاشاً حول تزويد سوريا بإمدادات أكبر من الأسلحة الروسية.

من الواضح أنّ بوتين عازم على تطوير حضور روسيا في الشرق الأوسط. فزيارته لمصر، إسرائيل والأراضي الفلسطينية في نيسان ٢٠٠٥، حددت عودة روسيا الى المنطقة بعد حوالي ٢٠ عاماً من التراجع. فجولته في الخليج الفارسي، في شباط ٢٠٠٧، تؤشر الى رغبة بوجوب لعب روسيا دور أكبر في المنطقة لتصبح إحدى اللاعبين الأساسيين في تطوير النظام الأمني في الشرق الأوسط.

وكان هذا الأمر في التسعينات مجرد طموح. ففي ذلك الحين، دعا صناع السياسة الروس الى تأسيس نظام أمني على نموذج OSCE في الشرق الأوسط، بحيث تكون روسيا جزءاً منه، إلا أن روسيا أخفقت في تحقيق هذا الهدف. أما أنشطة بوتين في الشرق الأوسط منذ العام ٢٠٠٥، فقد جعلت من روسيا لاعباً أكبر. فتوسيع علاقاتها الاقتصادية (لا تزال المستويات التجارية منخفضة لكنها تتوسع)، تطوير التعاون العسكري- التقني، التعاون المتزايد في مجال مكافحة الإرهاب، وتطوير علاقات سياسية وثيقة مع الدول التي لم يكن للإتحاد السوفياتي تواصل كبير معها خلال الحرب الباردة، كلها أمور تخدم حضور روسيا المتزايد في المنطقة ويعطيها المرونة التي لم تكن لديها في الحقبة السوفياتية.

إنّ هدف روسيا هو استخدام عملية السلام العربية- الإسرائيلية لتصبح عاملاً أكثر أهمية في المنطقة. فخلال زيارته الى الأردن، حدد بوتين دور روسيا، بصفتها عضو في الرباعية، وصرّح بأن مناقشة القضية الفلسطينية كانت السمة المحورية لكامل جولته الشرق أوسطية. كما كرر أيضاً العرض الذي قدمه خلال زيارته للشرق الأوسط في العام ٢٠٠٥ تحديداً بشأن عقد مؤتمر واسع حول أمن الشرق الأوسط يشمل المسارات السورية، اللبنانية والفلسطينية لعملية السلام العربية- الإسرائيلية. وصرّح بأن عدد أولئك المهتمين في مؤتمر كهذا قد تزايد. لكن مع ذلك، ليس هناك حتى الآن من خطط لعقد مؤتمر كهذا، وحذر بوتين بأن هذا المؤتمر بحاجة للتخصيص بشكل كامل. بالواقع، لقد تداخلت الفكرة مع مبادرة مشاهمة من جانب بريطانيا، والتي كانت عبارة عن مولود ميت.

هذا وقت مفيد لروسيا للبروز أكثر. فالغزو الأميركي عام ٢٠٠٣ للعراق، والفشل لاحقاً بإستقرار البلاد بعد إزالة صدام حسين، شوّه سمعة الولايات المتحدة وأفقدتها مصداقيتها في العالمين العربي والإسلامي. وهذا سيعيق، على الأرجح، عمل الولايات المتحدة في المنطقة لسنوات عديدة مقبلة. كما أنّ الولايات المتحدة عالقة وسط مأزق محير، فإذا كانت تريد العمل على إستقرار العراق، سيكون عليها التعامل مع قوى شيعية موالية لإيران. وفي نفس الوقت، تخاطر بإغضاب القوى السنية في الشرق الأوسط. أما روسيا، فلا تواجه حالياً مشكلة كهذه. فمرونة موسكو الجديدة تعطيها مكاسب بارزة، أو كما كان دبلوماسي هندي سابق يُدعي م. ك. بهادراكومر قد أشار قاتلاً:

"إنّ موسكو تصطاد بجمعة المناطق الحيوية للمحمية الأميركية التقليدية في الشرق الأوسط. فروسيا تكشف الكلام الأميركي الخادع والمراوغ، أي الإمساك بيد إسرائيل في حين ترعى، كالأغنام، الشخصيات العربية الرئيسة على أساس التعامل مع كل قضية على حدة، وبشكل عشوائي. وهو تكتيك أعاق إمكانية الوصول الى موقف عربي مشترك يتحدى بشكل فعال المصالح الإسرائيلية".

وسعت روسيا الى توسيع عملية الرباعية بالقول أنّ على القوى القيادية الشرق أوسطية أن تكون منضمة إليها أيضاً (وهي وجهة نظر واشنطن غير متحمسة لها). وقد رفعت القيادة الروسية هذا الطرح بعد زيارة قيادة حماس الى موسكو في آذار ٢٠٠٦، وكرره سيرغي لافروف عندما زار أمين عام الجامعة العربية عمر موسى موسكو في شباط ٢٠٠٧. وأضاف لافروف قاتلاً: "يجب عقد تلك الاجتماعات بحضور الأفرقاء المتصارعين".

وتلقى عمر موسى هذا الأمر باستحسان، إذ علّق خلال زيارته، قائلاً: "إنّ العلاقات بين روسيا والعالم العربي تزدهر اليوم ونحن نقيم عاليًا سياسة روسيا في الشرق الأوسط. فسياسات الدول الأخرى المتعلقة بمنطقتنا لم تثبت نجاحها كهذه. إنّ روسيا إحدى الدول القليلة التي تعتبر سياساتها مميزة بفهم واقع منطقتنا".

من المرجح بشدة أن تضم هذه "البلدان الأخرى" الولايات المتحدة أيضاً. فالفوضى في العراق قد تكون أقتعت قيادات عربية عديدة بأنّ السياسة الأميركية في الشرق الأوسط خاطئة ومتخلخلة بشدة. إذ أن خطاب الولايات المتحدة وسياستها، منذ أيلول ٢٠٠١، غالباً ما قدما إنطباعاتاً خاطئة في العالم العربي بأنّ الولايات المتحدة مرتبطة بحرب صليبية ضد الإسلام. ثم أن العالم العربي لطالما إستاء مما يعتبره دعماً أميركياً مفرطاً لإسرائيل. أما روسيا، فلا يُنظر إليها بهذه الطريقة، برغم قمع موسكو القاسي للانفصالية الشيشانية. بالإضافة الى ذلك، لا يبدو أن تطور علاقة التعاون الروسي- الإسرائيلي منذ العام ١٩٩١، قد سبب لموسكو مشاكل هامة في علاقاتها مع الدول العربية أو إيران. وتبدو القيادة الروسية بأنها قد بدأت مهمة تعزيز علاقتها مع العالم الإسلامي بشكل بارز وهام. وقد يكون قد حفزها على ذلك الوعي والإدراك بأنّ الإسلام والدول الإسلامية قد أصبحت قوى أكثر أهمية في العلاقات الدولية. كما أنّ النمو الحاصل في عدد سكان روسيا المسلمين في السنوات القليلة المقبلة هو، من دون شك، عاملاً آخر يدفع بموسكو نحو تفاعل متبادل ومتزايد مع العالم الإسلامي. كما أصبحت روسيا في العام ٢٠٠٥ مراقباً في منظمة المؤتمر الإسلامي. وأعقب ذلك، في آذار ٢٠٠٦، تشكيل "مجموعة رؤية العالم الإستراتيجية الروسية- الإسلامية"، التي عقدت إجتماعها الأول الإفتاحي في موسكو، حيث كان ممثلون من حوالي ٢٠ دولة إسلامية حاضرين. وحضر بوتين هذا الإجتماع. وفي الإجتماع الإفتتاحي، إنتقد بريماكوف احوالات الأميركية لتصدير الديمقراطية الى العالم الإسلامي. وصرّح بأنّ هذا الأمر أدى الى نشوء أزمة في العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب.

أصبح هذا المفهوم فكرة قوية في التفكير الروسي، ويظهر بأنّ بريماكوف وآخرين يعملون على مقارنة هذا المفهوم مع المقاربة الروسية للعالم الإسلامي. وفي مقالة كتبت قبل حوالي ثلاثة أسابيع، قبل إجتماع "مجموعة الرؤية الإستراتيجية العالمية الروسية- الإسلامية"، قام سيرغي لافروف بإجراء مقارنة قوية، أيضاً، بين المقاربتين الأميركية والروسية تجاه العالم الإسلامي. وإنتقد لافروف مفهوم المنتصرين والمنهزمين في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة (في إشارة الى السياسة الخارجية الأميركية المتزامنة مع تلك الفترة)، وصرّح بأنّ روسيا ستتعاون مع دول أخرى على هذا الأساس (ما يعني أنّ روسيا لن تتبع الوصفة الأميركية). ورفض الفكرة التي تقول بفرض الديمقراطية والحرية على أجزاء أخرى من العالم (إنتقاد آخر للولايات المتحدة).

أما بخصوص الشرق الأوسط، فقد إحتج قائلاً بأنّ على المرء تجنب التورط بصراع حضارات (فبسبب عملية التورط هذه، هذه هي نتيجة فعلة الولايات المتحدة). وقال بأنّ بإمكان روسيا أن تلعب دور الجسر الحضاري للمساعدة على تجاوز الخلافات والتباينات. هذه فكرة روسية شائعة، دفع بها قدماً عدد من المفكرين السياسيين الأوراسيين في روسيا، الذين تشكل وجهات نظرهم الآن تأثيراً مهماً على تفكير صانعي السياسة الخارجية الروسية. حتى أنّ البعض إحتج قائلاً بأنّ تجربة روسيا الخاصة كبلد تعايش فيه المسلمون والمسيحيون بسلام، يمكنها من لعب دور لتشجيع الحوار بين العالمين الإسلامي والملا إسلامي.

وعلق لافروف أيضاً بالقول بأنّ روسيا لن تسمح لنفسها بأن تتنازع مع العالم الإسلامي أو أن تصبح "دولة مواجهة أمامية" في حرب باردة بين الحضارات. أما تعقيدات هذه الملاحظة فتعني بأنّ الولايات المتحدة هي "دولة مواجهة أمامية" وفي حالة نزاع مع العالم الإسلامي، وبأنّ روسيا مستعدة، وقادرة، على إستغلال هذا الصدع. كما تم التعبير عن أفكار مشابهة من قِبَل موفد روسيا الى منظمة المؤتمر الإسلامي، "فينيامين بوبوف"، عندما زار إيران في كانون الأول ٢٠٠٦. وأشار بوبوف الى الهوة المتسعة بين الدول الغربية والعالم الإسلامي، ومضى بالقول بأنه يؤمن بأنّ تعاون روسيا مع الدول الإسلامية سيساعد على تسوية المشاكل في العراق، فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط.

وحلت زيارة بوتين الى الخليج الفارسي بعد أيام قليلة من خطابه في المؤتمر الأمني في ميونيخ، حيث إنتقد بشدة السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ومن المرجح جداً أن يكون بوتين قد رأى زيارته، على الأقل جزئياً، من خلال منظار التنافس الروسي- الأميركي للتأثير وفرض النفوذ في الشرق الأوسط. ومن غير المرجح أن يكون هذا التنافس ظاهراً بشكل لعبة المجموع فيها هو صفر، كما حدث خلال الحرب الباردة. إذ من المرجح أن تعمل موسكو وواشنطن على التعاون في مجالات معينة في الشرق الأوسط، مثل مكافحة الإرهاب وإنتشار أسلحة الدمار الشامل. ولذلك، فإنّ التفاعل الأميركي- الروسي في الشرق الأوسط قد يكون بالفعل رابطاً معقداً من الشراكة والتنافس. إنّ روسيا حالياً في موقع تعتبر فيه محظوظة فيه لجهة قدرتها على الحوار مع الجميع في الشرق الأوسط، على خلاف الولايات المتحدة. فموسكو الآن بإمكانها التحاور مع الأنظمة العربية المحافظة والراديكالية، ومع السنة والشيعية على حد سواء، إسرائيل وحماس، وكذلك مع إيران. وهذا يعطيها مرونة لا تملكها الولايات المتحدة. وفي حين أنّ ذلك لا يعني بأنّ موسكو ستكون في موقع تحل فيه محل الوجود الأميركي في الشرق الأوسط، فإنه يعني بأنّ روسيا بدأت تعاود الظهور كلاعب بارز ومهم في هذا الجزء من العالم، وبأنّ دورها وحضورها سيتزايدان في السنوات المقبلة، على الأرجح. وقد تكون روسيا قادرة على لعب دور أكثر أهمية في محاولة رعاية إتفاق سلام بين إسرائيل وجيرانها العرب.

ولا يعني ذلك بأنّ روسيا لن تواجه المشاكل في علاقتها مع الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وقد لا يكون ممكناً بالنسبة لها، على المدى الطويل، المحافظة على علاقات حارة وودية مع كل الدول والحركات في الشرق الأوسط. فالدعم الوثيق لإيران وسوريا يمكن أن يضر بعلاقة روسيا مع إسرائيل، حيث يوجد جالية يهودية روسية مهمة. كما أن أية محاولة إيرانية لتهديد أمن جيرانها في الخليج الفارسي، قد يجعل من المستحيل أيضاً على روسيا المحافظة على علاقات ودية مع كل من إيران وجيرانها.

وقد تصبح روسيا نفسها قلقة إذا ما حاولت إيران، في أي وقت، تطوير قدراتها في مجال الأسلحة النووية. وبالرغم أنّ قضية الشيشان لم تثبت أنّها تشكل عائقاً كبيراً يعرقل تطور علاقات التعاون مع العالم الإسلامي، فقد يكون من غير الحكمة الجدال بأنّ الشيشان لن تصبح معضلة. وإذا كانت الزيادة الحاصلة في نسبة المواليد المسلمين في روسيا ستنتهي بمفاقمة كبيرة للتوترات السلافية- المسلمة، عندها قد يؤثر ذلك عكسياً على العلاقات الروسية- المسلمة أيضاً. وعلى كل حال، إنّ هذه القضايا لا تعرقل حالياً محاولة قيادة بوتين توسيع النفوذ الروسي في الشرق الأوسط مع كل الدول.

